التَّوجِيهُ النَّحْويُّ للقراءاتِ القُرآنيَّةِ في قولهِ تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ (دِرَاسةٌ نَحْويَّةٌ دَلاليَّةٌ)

Syntactic Orientation of the Qur'anic Recitations in the Saying of Allah: "Then it's just fitting- and I say what is just and fitting." (A Syntactic-Semantic Study)

د. عبد الله أحمد حمزة النهاري

أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية

كلية التربية- جامعة صنعاء

الملخص:

تعددت وجوهُ القراءاتِ القرآنية المقروء بها في قوله تعالى:﴿**قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ**﴾ [سورة ص:84]، لتبلغ تلك الوجوهُ ستَّ قراءاتٍ بين متواترة وشاذة، ومن ثم سعى البحث إلى تتبع ما قيل في توجيهها في كتب القراءات القرآنية وتوجيهها، وذلك بغية الكشف عن وجوه التأويل النحوي فيها، ومدى ارتباطه بالمعنى الدلالي العام للآية، وأخذه بالقرائن الموجهة للمعنى من السياق والمقام الذي دارت فيه القصة.

وتأتي أهمية الموضوع من ارتباطه بالقرآن الكريم وقراءاته؛ إذ تمثل تلك القراءات مصدراً رئيساً من مصادر الاحتجاج النحوي بلا خلاف، كما تعد سجلا حافلا بلغات العرب الدَّالةِ على اختلاف استعمالها، وكذلك من بيان أثر تلك القراءات في دلالة الآية الكريمة واختلاف معناها. وقد انتظم لي صلب البحث فيه في مبحثين اثنين، تسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة. أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية الموضوع وغايته، والمنهج المتبع في دراسته وكيفية تقسيمه، وأما المبحثان فقد ضم الأول منهما القراءات المتواترة في الآية الكريمة، وهما قراءتان، بينما ضم المبحث الثاني القراءات غير المتواترة فيها، وهي أربع. أما الخاتمة فقد أَوْجَزْتُ فيها أهمَّ نتائج البحث، التي كان من أبرزها الآتي:

- إنَّ القراءات القرآنية في الآية الكريمة موضوع البحث بمتواترها وشاذها تمثل سجلاً حافلاً بالوجوه الإعرابية التي تؤيد مسألة نحوية، أو تدعم أصلاً نحوياً، أو تؤسس لقول أو لقاعدة نحوية.
- إن علماءنا –رحمهم الله– وقفوا بالعناية والتوجيه والنظر عند القراءات التي تضمنتها الآية الكريمة جميعها، دون فرق بين متواترها وشاذها، وذلك لأن لكل قراءة منها وجها من الاستعمال الفصيح في العربية لا يدفع، وسندا من القياس الصحيح لا يمنع.
- كشف البحث أن للقراءات الشاذة أثرا بارزا في المسائل النحوية لا يقل عن أثر تلك القراءات المتواترة في صياغة القاعدة النحوية أو الاحتجاج لها.
- وجد البحث أن العناية بتوجيه هذه القراءات توجيها نحويا بعيدا عن استحضار دلالات السياق والمقام، جعلت الاهتمام في هذا التوجيه ينصب غالبا على تفسير الظاهرة النحوية نفسها، لا على ربطها بالمعنى، ومن ثمَّ بدا الأمر وكأن الغاية من هذا التوجيه هي إيجاد ناصب للمنصوب أو رافع للمرفوع كيفما اتفق.
- أكد البحث على أن الأولى في القرآن الكريم وقراءاته ألا يقال بزيادة شيء من حروفه أو كلماته، وأن القول بذلك ينبغي أن يقتضيه المعنى، وأن يكون الزائد أيضا مما شاع استعماله كثيراً في كلام العرب زائداً لغرض لا يتحقق إلا به.
- وجد البحث أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في التأويل النحوي للقراءات القرآنية التي تضمنتها الآية الكريمة، وأن أقوى الوجوه ما استند إلى القرائن المتاحة في توجيه المعنى، مع فصاحته استعمالاً، وسلامته من الضعف نظماً وتركيباً.
- أكد البحث أن الأخذ بالقرائن في توجيه القراءات القرآنية يضمن صحة التوجيه وسلامته نحوياً ودلالياً.

الكلمات المفتاحية: التَّوجِيهُ – النَّحْويُّ – للقراءاتِ — القُرآنيَّةِ

Abstract

There have been various modes of reciting the Holy Qura'n in the saying of Allah: "Then it's just fitting- and I say what is just and fitting." (Saad: 84). These modes reached seven different varieties (transmitted/successive and anomalous). Hence, this research attempts to trace what has been stated in its direction in the books of the Qura'nic recitations and their directions, in order to uncover the modes of syntactical interpretation in such books; and the extent of its relation to the general denotative meaning of the verse, and how it adopts the evidences that are directed to the meaning from context and the situation where the story is taking place.

This study is significant as it is related to the Holy Qura'n and its recitations. Such recitations are represented in the significance of the holy verse and the difference in its meaning.

The most important results:

- The Qura'nic recitations in the Holy verse which is under discussion, with its recurrent and anomalous mode, represents a record full of the parsing ways that support a syntactical issue, or supports a syntactical origin - or establishes a syntactical saying or a grammatical rule.
- The concerned scholars (blessings and peace of Allah be upon them) have given a special attention to all the recitations included in this holy verse, without differentiating between their successive and anomalous modes. That is because each of these recitations has a way of the eloquent usage in Arabic, which does not support; and a support of the right analogy which does not obstruct.
- The study explicates that the anomalous recitations have an outstanding effect in syntactic issues, which is like that effect of the recurrent recitations in composing a syntactical rule or disapproval of it.
- The study finds that giving attention to directing these recitations in a syntactic way which far from evoking the connotations of the context and situation. This causes the attention to be on interpreting the syntactic phenomenon itself rather than on relating it to the meaning. Thus, it seems that the purpose of such a direction is to find accusative case for the accusative or nominative case for the nominative in a haphazard way.
- The study confirms that, in the Holy Qura'n and its recitations, it is better not to be recited by adding any of its letters or words; and reciting entails the meaning, and that the added letter or word is also from the commonly used ones in the speeches of the Arabs - added for a purpose that can be fulfilled only through it.
- The study finds that there is a significant variation in the syntactic interpretation of the Qura'nic recitations included in the holy verse; and that the most great way is that mode which depends on evidences that are available in directing the meaning, with its eloquence in usage, and its accuracy in composing and synthesis.
- The study confirms that adopting the evidences in directing the Qura'nic recitations to ensure the accuracy of direction and its syntactic and semantic reliability.

Keywords: Orientation, Syntactic, Recitations, Qur'anic

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحابته والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن مما لا شك فيه أن القرآن الكريم أفصح نصٍّ تشرفت به اللغة العربية على الإطلاق، وأنّه أعرب وأقوى في الحجّة مما سواه من كلام العرب شعرا ونثرا، وأنَّه أول الحجج وسيدها، وأنَّ قراءاته متواترها وشاذها مما لا يصح رده، ولا الجدال فيه؛ لأن القراءة إذا ثبتت "لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[1]. ولذلك قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا، أم آحادا، أم شاذا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو (استحوذ)، و(يأبى). وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"[2].

ولقد استوقفتني وجوهُ القراءاتِ القرآنية المقروء بها في قوله تعالى:﴿**قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ**﴾ [سورة ص:84]، حيث بلغت تلك الوجوهُ في الآية الكريمة ستَّ قراءاتٍ بين متواترة وشاذة، فذهبت أتتبع ما قيل في توجيهها في كتب القراءات وتوجيهها، وكتب تفسير القرآن الكريم ومعانيه وإعرابه، فوجدت أنَّ العلماء يتفاوتون في ذلك تفاوتا ملحوظا، وأنَّ وجهات نظرهم تباينت في تخريج كل قراءة منها على وجوه من التأويل مختلفة جدا، فآثرت لذلك الخوض في دراسة هذه القراءات بغية الكشف عن وجوه التأويل النحوي فيها، ثم مدى ارتباطه بالمعنى الدلالي العام للآية، وأخذه بالقرائن الموجهة للمعنى من السياق والمقام الذي دارت فيه القصة.

وتأتي أهمية الموضوع من وجوه عِدّة، أهمها: من ارتباطه بالقرآن الكريم وقراءاته؛ إذ تمثل تلك القراءات مصدرا رئيسا من مصادر الاحتجاج النحوي بلا خلاف، كما تعد سجلا حافلا بلغات العرب الدَّالةِ على اختلاف استعمالها، ومن بيان أثر تلك القراءات في دلالة الآية الكريمة، وكذلك من استجلاء وجهات نظر العلماء في توجيهها وأسباب اختلافهم فيها، ثم من إبراز الوجه الراجح في ضوء القرائن السياقية وغير السياقية الموجهة للمعنى.

وقد اعتمدْتُ في هذا البحثِ المنهجَ الاستقرائيَّ التحليليَّ، القائِمَ على استقراءِ الموضُوعِ، وتتبع مادته من مصادرها الرئيسة الأصلية، ثم تصنيفها بحسب موضوعاتها، وتحليلها ومناقشتها وإيجاد الروابط بينها، ثم استخلاص النتائج المترتبة عليها.

(1) جامع البيان في القراءات السبع 2/ 860.

(2) الاقتراح في أصول النحو، ص 75-76.

وقد انتظم لي صلب البحث فيه في مبحثين اثنين، تسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة. أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية الموضوع وغايته، والمنهج المتبع في دراسته وكيفية تقسيمه، وأما المبحثان فقد ضم الأول منهما القراءات المتواترة في الآية الكريمة، وهما قراءتان، بينما ضم المبحث الثاني القراءات غير المتواترة فيها، وهي أربع. أما الخاتمة فقد أَوْجَزْتُ فيها أهمَّ نتائج البحث، ثم أردفتها بمَسْرَدٍ لمصادر البحث ومراجعه.

وقد بذلتُ في هذا البحثِ جُهدي واستطاعتي، فإنْ وُفِّقتُ ففضْلٌ ومِنّةٌ من الله سُبحانه، وإنْ قصّرتُ فَشأنُ الجُهدِ البشري التقصيرُ والنُّقصانُ والزَّلَلُ، وحَسْبي بذلُ الجُهدِ والاستطاعة، والله وحده أسأل أن يغفر لي ما سهوت فيه أو زللت، وأن يأجرني فيما أصبت، وأن يجعل هذا الجهد ذخرا لي عنده يوم لا ينفع مال ولا بنون؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: القراءات المتواترة في الآية الكريمة

تعددت وجوه القراءات القرآنية في قوله تعالى: ﴿**قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ 84 لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ 85**﴾ [سورة ص:84،85]، لتبلغ تلك الوجوه ست قراءات بين متواترة وشاذة.

ويهمنا هنا أن نقف عند القراءات المتواترة منها، وتلك قراءتان نخصهما بالحديث في هذا المبحث؛ فنتتبع وجوه التأويل النحوي فيهما، وننظر إلى أي مدى كان يراعي هذا التوجيه جانب المعنى، وهل كان يأخذ بالقرائن المتاحة عند تعدد الاحتمالات في توجيه كل قراءة منهما، وذلك على النحو الآتي:

القراءة الأولى: القراءة برفع الحق الأول ونصب الثاني:

وهي قراءة عاصم وحمزة، أي: برفع (فالحق)، ونصب (والحق)[1]. أمَّا رفع الأول فذلك "على أنّه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ"[2]، ثم اختلفوا في تقديره على كلا هذين الوجهين، فعلى أنه مبتدأ والخبر محذوف، قدروا في هذا الخبر الألفاظ الآتية:

أ – أن التقدير (فالحق قسمي)، و «لأملأنَّ جهنَّمَ» جوابُ القسم، ثم حذف الخبر كما حذف في: (لعمرك لأقومنّ)، أي: لعمرك قسمي لأقومنّ[3]. قال السمين الحلبي: "ولكنَّ حَذْفَ الخبرِ هنا ليسَ بواجبٍ؛ لأنه ليس نصاً في اليمين بخلافِ لَعَمْرك. ومثلُه قولُ امرئ القيس:

فقلت: يمينُ اللَّهِ أبْرَحُ قاعداً ... ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي"(4).

أي: يمين الله قسمي، "والفاء لترتيب مضمون ما بعدها على ما قبلها"[5].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 557، ومعاني القراءات للأزهري 2/ 333، والحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 87، والمبسوط في القراءات العشر، ص 382، وجامع البيان في القراءات السبع 4/ 1535.

(2) روح المعاني 12/ 219.

(3) ينظر: الكشاف 4/ 108، والكتاب الفريد 5/ 444، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 402، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 139، وروح المعاني 12/ 219.

(4) الدر المصون 9/ 402. والبيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو في ديوانه، ص 138، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط2، 1425هـ/ 2004م.

(5) روح المعاني 12/ 219.

وأما نصب الثاني –أي: (والحقَّ أقولُ)– فعلى أنَّه مفعولٌ به للفعل (أقول) بعده[1]، وقُدِّمَ عليه ليدل على الحصر أو القصر، أي: ولا أقول إلا الحق[2]. وتكون هذه الجملة معترضة مقررة لمضمون الجملة القسمية المتقدمة، وموضحة لها[3]. قال أبو علي: "فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: (والحق)؟ أقول فإنّ اعتراض هذه الجملة التي هي: (والحق أقول) لا يمتنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه، لأنّ ذلك ممّا يؤكّد القصّة ويشدّدها"[4].

ب – أن الخبر المحذوف مقدر بالجار والمجرور (مني)، فكأنّه قال: (قال: فالحقّ منّي، والحقَّ أقولُ)[5]، كما قال:﴿**الْحقُّ مِنْ رَبِّكَ**﴾.[البقرة: 147]. وجملة (والحق أقول) على هذا الوجه معطوفة عليها، و«لأملأنَّ جهنَّمَ» جوابُ قسم محذوف، أي: والله لأملأنَّ[6].

ج – أن الخبر في قوله: (لأملان جهنم)؛ لأنه في تأويل (أن أملأ جهنم)[7]، قاله الفراء، قال: "وقد يكون رفعه بتأويل جوابه؛ لأنّ العرب تَقُولُ: (الحقُّ لأقومَنَّ)، ويقولون: (عَزْمَةٌ صادقة لآتينَّك)؛ لأن فِيهِ تأويل: عَزْمة صادقة أن آتيك"[8]؛ "فيكون معنى الكلام حينئذ: (فالحق أن أملأ جهنم منك)"[9].

ونسب أبو حيان وغيره هذا الوجه لابن عطية فقال: "وقال ابنُ عَطِيَّةَ: أمَّا الأوَّلُ فرُفِعَ على الابتداء، وخبرُهُ في قولِهِ: (لَأَمْلَأَنَّ)؛ لأنَّ المعنى: أن أملأ"[10].

والصحيح أنه للفراء كما تقدم، وتابعه في القول به الطبري وغيره[11]، وينسب أيضا لسيبويه وأبي حاتم السجستاني[12].

وضعَّف أبو حيان هذا الوجه أيضا، فقال: "وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ (لَأَمْلَأَنَّ) جوابُ قَسَمٍ، ويجِبُ أن يكونَ جُمْلةً، فلا يتقدَّرُ بمفردٍ. وأيضًا ليس مصدرًا مُقدَّرًا بحرفٍ مصدريٍّ والفعلِ حتَّى ينحلَّ إليهما، ولكنَّهُ لَمَّا صحَّ لهُ إسنادُ ما قُدِّرَ إلى المبتدأ، حُكِمَ أنَّه خبرٌ عنه"[13]. وصححه تلميذه السمين الحلبي من

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء 155/1، وجامع البيان في القراءات السبع 4/ 1535، والكشاف 4/ 108.
(2) ينظر: الكشاف 4/ 108، والكتاب الفريد 5/ 444، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 402، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 139، وروح المعاني 12/ 219.
(3) ينظر: إعراب القرآن للباقولي 1/ 200، وروح المعاني 12/ 219.
(4) الحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 87. وينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص 618.
(5) ينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 412، ومعاني القرآن وإعرابه 4/ 342، ومعاني القرآن للنحاس 6/ 140، والحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 88، والمشكل 2/ 629، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص 619، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، 356.
(6) روح المعاني 12/ 219.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 412، وجامع البيان 21/ 241، ومعاني القرآن للنحاس 6/ 140، والجامع لأحكام القرآن 15/ 230، وإتحاف فضلاء البشر، ص 479.
(8) معاني القرآن للفراء 2/ 412.
(9) جامع البيان 21/ 241.
(10) البحر المحيط 9/ 176. وينظر: مغني اللبيب 653، والدر المصون 9/ 401-402، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 139-140.
(11) ينظر: جامع البيان 21/ 241، ومعاني القرآن للنحاس 6/ 140، والجامع لأحكام القرآن 15/ 230.
(12) ينظر: معاني القرآن للنحاس 6/ 140-141، والجامع لأحكام القرآن 15/ 230.
(13) البحر المحيط 9/ 176. وينظر: مغني اللبيب 653، والدر المصون 401-402.

حيث المعنى لا من حيث الإعراب، فقال متعقبا كلام شيخه هذا: "قلتُ: وتأويلُ ابنِ عطيةَ صحيحٌ من حيث المعنى لا من حيث الصناعةُ"(1).

وضعفه كذلك الألوسي، فقال: "وقول (فَالْحَقُّ) مبتدأ خبره (لَأَمْلَأَنَّ)؛ لأن المعنى (أن املأ)، ليس بشيء أصلا"(2)؛ "لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، ولا تنحلّ إلى المفرد، وتقديره بـ(أن) والفعل يُؤذنُ بانحلالها إلى المفرد"(3).

وعلى هذا تكون جملة (والحق أقول) معترضة بين المبتدأ وخبره، تقريرا لمضمونها.

أما على كونه –أي: (الحق) الأول– خبرا والمبتدأ محذوف، فقدروه بالألفاظ الآتية:

أ – أنه مقدر بضمير محذوف، واختلفوا في هذا الضمير، فقدره بعضهم بضمير المتكلم (أنا)، أي: (فأنا الحقّ، والحقَّ أقولُ) (4)، ثم حذف هذا الضمير لدلالة الكلام عليه. قال أبو علي: "ويدلّ على ذلك قوله: ﴿**ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ**﴾[الأنعام:62]، فكما جاز وصفه سبحانه بالحقّ كذلك يجوز أن يكون خبرا في قوله: أنا الحقّ"(5). واستبعد هذا الوجه ابن خالويه، فقال بعد أن ذكر وجها آخر محتملا في رفعه: "أو يكون أراد: (فأنا الحق، وأقول الحق)، فأقام الفاء في الأول مقام (أنا)، وهذا بعيد"(6).

وقدره الفراء بضمير الغائب (هو)، وهو أحد الوجوه المحتملة عنده، فقال: "ويكون رفعه عَلَى إضمار: فهو الحقّ"(7). وقدره غيره بلفظ الإشارة (هذا)، وهو ما ذهب إليه ابن خالويه، فقال: "والحجة لمن رفع الأول: أنه أضمر له ما يرفعه، يريد: (فهذا الحق)، ونصب الثاني بالفعل المؤخر"(8).

ب – أن المبتدأ المحذوف مقدر من لفظ القول في الجملة الثانية، أي: (قال: فقولي الحق، والحقَّ أقولُ) (9). وجملة (والحق أقول) مقررة على هذا الوجه لمضمون الجملة المتقدمة بالعطف عليها لأنها في مضمونها، وكذلك في الوجه الذي قبله تكون عطفا عليها، وجملة (لأملأنّ جهنم) على الوجهين حينئذ جواب قسم محذوف، أي: والله لأملأن جهنم منكم(10).

تلك هي الوجوه الإعرابية المحتملة في توجيه رفع (الحق) الأول من هذه القراءة السبعية المتواترة، ويتبين منها أنَّ عناية علمائنا –عليهم سحائب الرحمة والغفران– بتوجيهها جعلهم يحرصون أشد الحرص على تخريج رفعه تخريجا نحويا يتمشى مع مقتضى القواعد النحوية المقررة في كل وجه من تلك الوجوه المحتملة فيه، وإن تفاوت أيضا حظهم في ذلك على نحو ما هو ملحوظ منها بوضوح.

---

(1) الدر المصون 9/ 402.
(2) روح المعاني 12/ 219.
(3) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140.
(4) ينظر: معاني القرآن للفراء 2/ 412، ومعاني القرآن وإعرابه 4/ 342، ومعاني القرآن للنحاس 6/ 140، والمشكل 2/ 629.
(5) الحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 88. وينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص 619
(6) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص 307.
(7) معاني القرآن للفراء 2/ 412.
(8) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، 307. وينظر: الجامع لأحكام القرآن 15/ 230.
(9) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ص 479، وروح المعاني 12/ 219.
(10) ينظر: روح المعاني 12/ 219.

كما يتبين أيضا أن عنايتهم بتوجيهها على ذلك النحو بعيدا عن المعنى جعلهم يصرفون جلّ اهتمامهم إلى صحة المعنى النحوي، دون المعنى الدلالي العام للآية، أي: بعيدا عن الأخذ بموجهات السياق، ودلالات المقام المتمثل في سياق القصة وأحداثها، ومن ثم كثرت التوجيهات النحوية فيها، مع أنّها في الحقيقة تؤول إلى احتمالين:

الاحتمال الأول: أن المعنى فيها قائم على إرادة القسم، فيقتضي حينئذ تقدير محذوف واحد، هو الخبر (قسمي)، وجملة (لأملأن جهنم) جوابه، وما بينهما اعتراض مقرر لجملة القسم، والتقدير: قال: فالحق قسمي –والحق أقول– لأملأن جهنم منكم.

والاحتمال الثاني: أن المعنى قائم على الإخبار عن الحق أو الإخبار به، فيقتضي الأمر حينئذ تقدير محذوفين: الأول: تقدير خبرٍ للحق إذا كان الحق مبتدأ، أو تقدير مخبرٍ عنه إذا كان الحق خبرا له على ما مر مفصلا في تلك الوجوه، والثاني: تقدير قسم محذوف لتكون جملة (لأملأن) جوابا له.

والاحتمال الأول من هذين الوجهين أولى؛ لأن جملة (لأملأن) في الوجه الثاني بجميع احتمالاته تظل مفتقرة إلى تقدير محذوف آخر هو جملة القسم، بينما في الأول لا تفتقر إلى ذلك، "وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"[1].

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن جعل جملة (لأملأن) جوابا لجملة (فالحق قسمي) هو الأنسب للرد على إبليس في ضوء ما يقتضيه السياق والمقام، وكذلك هو الأوفق بالآية نظماً وتركيباً، أما كونه الأنسب للرد على إبليس فذلك لأن الْحَقّ الْمُقْسَم بِهِ هنا إِمَّا اسْمُهُ تَعَالَى الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿**وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ**﴾.[النور: 25]. أَوِ هو الحق الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الْبَاطِلِ، عظمه الله تعالى بإقسامه به[2]. وكلا هذين المعنيين عند الأخذ بسياق القصة في الاعتبار صالحان للمعنى المراد كما سيتبين بعد قليل.

وأما كونه الأوفق بالآية نظماً وتركيباً، فذلك لأن الاعتراض بين جملتي القسم والجواب بما هو توكيد لها وتشديد –أعني: جملة (والحق أقول)– جائز فصيح، بل هو هنا ضارب في البلاغة بجرانه، آخذ منها مهلة ميدانه؛ لأن جملة القسم (فالحق قسمي) لما كانت اسمية تدل بأصل وضعها على الثبوت، وهو أن الحق –بأيٍّ من معنييه المتقدمين– هو قسمه تعالى الثابت الذي لا تجدد فيه ولا انقطاع بخصوص ما يشير إليه مضمون الجواب من جزاء ثابت محتوم، فإن جملة (والحق أقول) في المقابل لما كانت أيضا فعلية، دلت باعتراضها بين القسم وجوابه على أن الحق هو كذلك أيضا قوله تعالى المتجدد في كل آن وحين بتجدد الأنبياء والرسل الذين يبعثهم الله إلى أقوامهم، وكذلك بتجدد تابعيهم من الصالحين الذين يهيئهم الله لنصرة الحق إلى يوم الدين، وذلك في رده تعالى على قسم إبليس: ﴿**قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[سورة ص:82]. بينما على الوجه الآخر باحتمالاته يكون الكلام مفككا لا متصلا، ومفتقرا إلى تقدير ما لا ضرورة إليه.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 249.

(2) ينظر: الكشاف 4/ 108، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 401، وروح المعاني 12/ 219.

القراءة الثانية: القراءة بنصب الحق الأول والثاني جميعاً:

وهي قراءة الجمهور، أعني: ابن كثير، ونافعا، وأبا عمرو، وابن عامر، والكسائي[1]، قرؤوا ذلك بنصب (فالحقَّ والحقَّ أقول) جميعا. وبها كذلك قرأ المفضل عن عاصم[2].

أما نصب الثاني، فلا خلاف بين الجمهور في أنه منصوب بالفعل بعده مفعولا به مقدما عليه كما في القراءة السابقة[3]، لكنهم اختلفوا في توجيه نصب الحق الأول على الوجوه الآتية:

الوجه الأول: أنه مقسم به، أي: (فبالحق لأملانّ) [4]، ثم حذف منه حرف القسم فانتصب كما في قول الشاعر: **(فذاكَ أمانةَ اللَّهِ الثَّرِيْدُ)**[5].

وقول الآخر[6]:

إنَّ علـيَّ اللهَ أن تبايعـا تؤخذَ كرها أو تجيء طائعا

ودلّ على أنه قسم جملة (لأملأن جهنم)؛ لأنها جوابه. قال أبو البقاء: إلاَّ أنَّ "سيبويهِ يَدْفَعُ ذلك؛ لأنه لا يَجُوزُ حَذْفُ حرفِ القسمِ إلاَّ مع اسم الله عزّ وجلّ"[7]. أي: إنّ النصب عنده على إسقاط حرف الجرّ في باب القسم مختصّ بلفظ الجلالة لا غير، وغيره يرى أنَّه غير مختصّ به، فيقول: (العزيزَ لأفعلنّ)، بالنصب قياساً منه على لفظ الجلالة[8]. وعلى هذا "يكون قولُه: (والحقَّ أقولُ) معترضاً بين القسم وجوابِه"[9].

واستجاز هذا الوجه أبو علي الفارسي، وهو ثاني الوجوه المحتملة عنده في نصبه، قال: "ويجوز أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصب للحقّ ما ينصب القسم من نحو قوله: آلله لأفعلنّ، فيكون التقدير: آلحق لأملأن، فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: (والحق)، أقول فإنّ اعتراض هذه

(1) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 557، والحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 87، وجامع البيان في القراءات السبع 4/ 1535، والنشر في القراءات العشر 2/ 362.

(2) ينظر: مصادر الهامش السابق نفسها.

(3) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع 4/ 1535، والكشاف 4/ 108، والكتاب الفريد 5/ 444، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 402، وتحفة القرآن فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 139، وروح المعاني 12/ 219.

(4) ينظر: المشكل: 2/ 629، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، ص 356، والتبيان في إعراب القرآن 2/ 1107، والكتاب الفريد 5/ 343-444، وإبراز المعاني من حرز الأماني، ص 686، ومغني اللبيب 510.

(5) هذا شطر بيت مجهول لم يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه الخمسين، وشطره الأول: (إذا ما الخبز تأدمه بلحم ...)، ويروى برفع (أمانة) فلا شاهد فيه، ويقال: إنه موضوع، وضعه النحويون. قال ذلك سيبويه وغيره. ينظر: الكتاب 3/ 61، 498، وشرح الكتاب للسيرافي 3/ 255، 4/ 243، وشرح المفصل 5/ 247، 259، والتذييل والتكميل 11/ 344.

(6) يروى هذا الرجز بلا نسبة، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، والشاهد فيه قوله: (عليّ الله) أراد: عليّ والله، فحذف واو القسم ونصب (الله) على نزع الخافض. وفيه شاهد آخر هو إبدال الفعل (تؤخذَ) من الفعل (تبايعا). ينظر: الكتاب 1/ 156، والمقتضب 2/ 63، والأصول في النحو 2/ 48، وشرح أبيات سيبويه 1/ 266.

(7) التبيان في إعراب القرآن 2/ 1107.

(8) تحفة القرآن فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ص 138-139.

(9) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 87، والتبيان في إعراب القرآن 2/ 1107، والكتاب الفريد 5/ 444، والدر المصون 9/ 400.

الجملة التي هي: (والحق أقول) لا يمتنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه، لأنّ ذلك ممّا يؤكّد القصّة ويشدّدها"[1].

وأجاز أبو علي على هذا الوجه أيضا أن يكون الحق الثاني هو الأول، وكُرِّرَ على وجه التوكيد، فقال: "وقد يجوز أن يكون الحقّ الثاني الأول وكرّر على وجه التوكيد، فإذا حملته على هذا كان: لأملأن على إرادة القسم. قال سيبويه: سألته –يعني الخليل– عن: (لأفعلنّ)، إذا جاءت مبتدأة؟ فقال: هو على إرادة قسم، أو نيّة قسم"[2].

وعلى هذا الذي أجازه فيه أبو علي يكون الفعل (أقول) حينئذ هو المعترض بين القسم وجوابه على هذا الوجه، وهذا فيه نظر.

الوجه الثاني: أنه منصوب على المفعولية بفعل مضمر مقدر من لفظ المذكور بعده، وهو قول أبي عبيدة، قال: "نَصَبَه على [معنى:] «قال حقا»، و «يقول الحق»"[3]. وبه بدأ النحاس من الوجوه المحتملة في نصبه، فقال: "والنصب بمعنى: فالحق قلت، وأقول الحق"[4]. ثم رجحه ونسبه لأبي عبيدة، فقال: "والأولى في النصب القول الأول وهو مذهب أبي عبيدة"[5]. وعلى هذا تكون جملة (والحق أقول) كالتكرير للأولى؛ لأنها في لفظها ومعناها، وجملة (لأملأن) مستأنفة بجواب قسم محذوف تقديره: (والله، أو وعزتي لأملأن جهنم إلخ).

الوجه الثالث: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ قولِه: «لأَمْلأَنَّ». وهو قول الفراء، قال: "ومن نَصَب (الحقَّ والحقَّ) فعلى معنى قولك: حقًّا لآتينّك، و[دخول] الألف واللام وطرحهما سواء. وهو بمنزلة قولك: حَمْدًا لله، والحمدُ لله"[6].

"فهو عنده نصب على أنه مصدر مؤكد لمضمون [تلك] الجملة"[7]، والعاملُ فيه على هذا مقدَّرٌ من لفظه، أي: أحقُّه حقًّا[8]. وهو ما بدأ به الطبري ورجَّحه من الوجوه المحتملة في نصبه اعتمادا على قرينة السياق والمقام، فقال: "والأول أشبه؛ لأنه خطاب من الله لإبليس بما هو فاعل به وبِتُبَّاعِه"[9].

غير أنَّ "هذا لا يَتَمَشَّى على قولِ البصريين؛ فإنَّ شَرْطَ نَصْبِ المصدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة أَنْ يكونَ بعد جملةٍ ابتدائية خبراها معرفتان جامدان جموداً مَحْضاً"[10]؛ ولهذا قال أبو حيان معترضا عليه: "وَهَذَا الْمَصْدَرُ

(1) الحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 87. وينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص 618.

(2) الحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 88. وينظر كلام سيبويه الذي استدل به في: (الكتاب 106/3)، مع اختلاف في اللفظ دون المعنى.

(3) مجاز القرآن 2/ 187.

(4) معاني القرآن للنحاس 6/ 141.

(5) المصدر نفسه 6/ 141.

(6) معاني القرآن للفراء 2/ 413. وينظر: جامع البيان 21/ 242، وزاد المسير 3/ 583، والجامع لأحكام القرآن 15/ 230.

(7) روح المعاني 12/ 219.

(8) ينظر: الدر المصون 5/ 559، وروح المعاني 5/ 157.

(9) جامع البيان 21/ 242.

(10) الدر المصون 9/ 401. وينظر: المقتضب 267/3، والأصول في النحو 281/1، 264/2، وعلل النحو 365/1، وشرح المفصل لابن يعيش 1/ 286، وهمع الهوامع 555/1.

الْجَائِي تَوْكِيدًا لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي جُزْآهَا مَعْرِفَتَانِ جَامِدَتَانِ جُمُودًا مَحْضًا ... وَكَأَنَّ الْفَرَّاءَ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا مِنْ كَوْنِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَعْرُوفَيْنِ جَامِدَيْنِ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَأْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الِابْتِدَائِيَّةِ وَبَيْنَ تَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ"[1].

وجملة (والحق أقول) على هذا معترضة بين المصدر وما هو مؤكد لمضمونه، أعني: جملة (لأملأن).

الوجه الرابع: قال المنتجب الهمداني: "وأن يكون قسمًا، أي: حقًا لأملأن، كقولك: حقًا لأفعلن كذا، والمعنى: أحق حقًا لأملأن، وما بينهما اعتراض"[2]. غير أن تقديره العامل فيه على هذا المعنى من القسم بـ(أحق) وهو من لفظه، فيه نظر؛ لأنَّ (حقا) يكون منتصبا في باب القسم على حذف حرف القسم، قال سيبويه: "واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقا إذا قلت: إنك ذاهب حقّاً. فالمحلوف به مؤكَّد به الحديث كما تؤكَّده بالحقّ، ويجرُّ بحروف الإضافة كما يجر حقٌّ إذا قلت: إنك ذاهبٌ بحقٍّ"[3]. أو إذا كان صفةً نائبة عن مصدرِ فعلٍ محذوفٍ دال على قسم، نحو: أقسم قسما حقا لأفعلنّ، فيحذف الفعل والمصدر ويبقي نعته، أي: (حقا لأفعلن)، فيكون العامل فيه عندئذ هو العامل في منعوته، أي: فعل القسم المحذوف، لا مقدرا من لفظه؛ لأنه لو كان مقدرا من لفظه لكان مؤكدا لعامله، والمؤكد لعامله لا يجوز حذفه على المشهور.

ونسب أبو جعفر النحاس لأبي حاتم السجستاني قولا في نصبه يحتمل أن يخرج على هذا الوجه، ويحتمل أيضا أن يخرج على الوجه المتقدم عند الفراء، قال: "وقد قال أبو حاتم: المعنى: فالحق لأملأن، أي: فحقا لأملأن"[4]. وكذلك قول الزجاج يحتمل هذين الوجهين، قال: "ومن نصب فعلى معنى: فالحقَّ أَقُولُ، والحقَّ لأملأن جهنم حَقًّا"[5].

وكلا هذين الوجهين –والله أعلم– ضعيف، وضعفهما من وجوه: **الأول**: أنهما يقومان على إسقاط (أل) من (الحق)، والقول بزيادتها من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، مع أن الأولى ألا يقال بالزيادة في القرآن الكريم إلا فيما اقتضاه المعنى، وشاع استعماله في كلام العرب زائدا لغرض لا يتحقق إلا به. **والثاني**: –ويخص الوجه المتقدم عند الفراء– أنّ تقديمَ المصدرِ المؤكِّد لمضمون الجملة عليها خلاف الظاهر، وهو إنما يجوز على رأيٍ ضعيف، والظاهر منعه كالتأكيد[6]. ولذا قال ابن الوراق عن علة امتناع تقديمه: "وَلم يجز تَقْدِيمه، لأَنا قد بَيّنا أَن هَذِه المصادر توكيد للْجُوَاز[7]، فَلَو قدمناها قبل الْجمل لبدأنا بالتوكيد قبل الْمُؤَكّد، فَهَذَا فَاسد، لِأَن التوكيد تَابع، وَالتَّابع حَقه أَن يكون بعد الْمَتْبُوع"[8]. **والثالث**: أن الوجه الأول القائل بانتصابه على إسقاط حرف القسم مغنٍ عن هذين الوجهين؛ لأنه يؤدي المقصود

(1) البحر المحيط 9/ 176.
(2) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 5/ 444.
(3) الكتاب 3/ 497.
(4) معاني القرآن للنحاس 6/ 141.
(5) معاني القرآن وإعرابه 4/ 342، وينظر: معاني القراءات للأزهري 2/ 333.
(6) ينظر: الدر المصون 5/ 559، وروح المعاني 5/ 157.
(7) هكذا في المطبوع، ولعل المقصود (توكيد للجمل) كما يدل عليه السياق.
(8) علل النحو، ص 365. وينظر: همع الهوامع 555/1.

مجلة تهامة - العدد الخامس عشر (يناير – يونيو 2022م) نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الحديدة
www.tehama-journal.com ISSN:2710-1282 (Online) ISSN:2710-1290 (Print)

منهما وزيادة، مع فصاحته أيضا استعمالا، وسلامته من الضعف نظماً وتركيباً، وصحة المعنى فيه، وعدم دخول الاعتراض عليه بأيٍّ من هذا الذي ذكرنا؛ فلا نضطر مختارين إلى ركوب عنقاء مغرب، مع وجود ما هو مغنٍ كافٍ شافٍ من الوجوه القريبة التي لا تكلف فيها ولا تأويل.

الوجه الخامس: أنه مفعول به منصوب بفعل محذوف مقدر من لفظه، ويدل عليه أيضا السياق القرآني المتشابه العام، أي: (أحق الحق، أو يحق الله الحق). قاله الفارسي، وهو الوجه المختار عنده، قال: "من نصب الحق الأوّل كان منصوبا بفعل مضمر يدلّ انتصاب الحقّ عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر في قوله: ﴿**وَيُحِقُّ اللهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ**﴾ [يونس:82]، وقوله: ﴿**لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ**﴾[الأنفال:8]. وهذا هو الوجه"[(1)].

وأجاز أبو البقاء على هذا أيضا أن يكون التقدير: "فَأحقَّ الْحَقَّ، أَوْ فَاذْكُرِ الْحَقَّ"[(2)]؛ لأنه عنده مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، سواء أكان مقدرا من لفظه أو من غير لفظه، ومن ثم قدر ذلك الفعل المحذوف بلفظ (اذكر)، مع أنه لا وجه لتقدير هذا الفعل ونحوه هنا سوى تصحيح الإعراب، أما المعنى فلا يستسيغ ذلك؛ لأنَّ الخطاب هنا لإبليس، وذلك بعد أن تمادى فقال: ﴿**فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ**﴾[سورة ص:82]، وذلك لا يناسبه أن يقال له: (اذكر الحق)، ولكن أن يدحر ويزجر بالوعيد بالعذاب والنكال، وهو ما يحققه القسم على الوجه الأول.

وهذا يؤكد ما قلناه سابقا من أن العناية بتوجيه هذه القراءات توجيها نحويا بعيدا عن استحضار دلالات السياق والمقام، جعلت الاهتمام في هذا التوجيه ينصب غالبا على تفسير الظاهرة النحوية نفسها، لا على المعنى أيضا، ومن ثمَّ بدا الأمر وكأن الغاية من هذا التوجيه هي فقط إيجاد ناصب للمنصوب، أو رافع للمرفوع كيفما اتفق.

الوجه السادس: أنه منصوب على الإغراء بفعل محذوف، قال الطبري: "وقد يحتمل أن يكون نصبه على الإغراء، بمعنى: الزموا الحق، واتبعوا الحق"[(3)]. وبه أيضا قال ابن خالويه، قال: "الحجة لمن نصبهما: أنه أراد في الأول الإغراء، معناه: فاتبعوا الحق، وأعمل الفعل المؤخر في الثاني"[(4)]. وجملة (والحق أقول) مستأنفة، و(لأملأن) جواب قسم محذوف.

الوجه السابع: أن الأول والثاني كليهما منصوبان بفعل القول المذكور بعدهما. ذكر هذا الوجه السمين الحلبي، وعزا القول به للزمخشري، فقال: "وجَوَّزَ الزمخشري أَنْ يكونَ منصوباً على التكرير، بمعنى أنَّ الأول والثاني كليهما منصوبان بـ(أقولُ)"[(5)]، ولم أقف صراحة على هذا القول للزمخشري في كتابه المطبوع،

(1) الحجة للقراء السبعة للفارسي 6/ 87. وينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص 618

(2) التبيان في إعراب القرآن 2/ 1107.

(3) جامع البيان 21/ 242. وينظر: معاني القراءات للأزهري 2/ 333، والمشكل 2/ 629، والكتاب الفريد 5/ 443، وإبراز المعاني من حرز الأماني، 686.

(4) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص 307.

(5) الدر المصون 9/ 401.

وإنما وقفت فيه على قوله بجواز الحكاية في الثاني اتباعا للأول رفعا ونصبا وجرا، مع أن المحل يكون نصبا بفعل القول بعده على أي من تلك الوجوه، وهو ما سيأتي بيانه لاحقا.

المبحث الثاني: القراءات غير المتواترة في الآية الكريمة

أما القراءات غير المتواترة في الآية الكريمة، فأربع، وكلها اهتم علماؤنا بتوجيهها دون فرق بينها وبين تلك التي تقدمت من هذه الناحية، وهذه القراءات الأربع هي:

القراءة الأولى: القراءة بالرفع فيهما:

وهي قراءة ابن عباس، ومجاهد، والأعمش[1]، ومحبوب عن أبي عمرو[2]، برفع الحق الأول والثاني جميعا. وقد خرج رفع الأول على ما مرَّ من وجوه في رفعه في القراءة المتواترة في المبحث السابق. أي: إما على تقدير: (فالحق قسمي)، وجوابه (لأملأن)، وما بينهما اعتراض مقرر للجملة القسمية، وهو ما اخترناه هناك. وإما على وجه من الوجوه الأخرى التي تقدم ذكرها في توجيهه، وسبق أيضا ردها هناك لأن جملة (لأملأن) تكون فيها جوابا لقسم محذوف، ولأن المعنى معها لا يأتي مناسبا لسياق القصة وإن كان صحيحا نحويا، فلتجدد بها عهدا هناك.

وأما رفع الثاني، ففيه على هذه القراءة الوجوه الآتية:

الوجه الأول: وهو الذي عليه قول الجمهور، أنه مبتدأ خبره الجملة بعده[3]، أي: (والحق أقوله)، ثم حذف الضمير الرابط العائد عليه من الجملة كما حذف في قراءة ابن عامر: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى) [4][الحديد:10] أي: (وعده)، مع رفع (كل). وكذلك في قول أبي النجم العجلي[5]:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي ... عليَّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

"برفع (كل) ليتأتى السلب الكلي المقصود للشاعر"[6]، وحذف الضمير الرابط لجملة الخبر، أي: لم أصنعه. وهو ما استبعده أبو البقاء العكبري فقال: "وَقِيلَ: يَكُونُ «أَقُولُ» خَبَرًا عَنْهُ وَالْهَاءُ مَحْذُوفَةٌ؛ أَيْ: أَقُولُهُ. وَفِيهِ بُعْدٌ"[7].

ووجه بعده عنده أن "الإتيان بالفعل مُعرًّى من الضمير، وقبله اسم مرفوع بالابتداء، والهاء مضمرةٌ مع الفعل ... لا يكون في الكلام، ولكن يكون في الشعر عند الضرورة"[8]. ومن ثم عد النحاة "حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً بالمخبر عنه، إذا كان حذفه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه

(1) ينظر: المحرر الوجيز 516/4، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها 629، والبحر المحيط 9/ 176، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 139، وفتح القدير 512/4، وروح المعاني 12/ 219.

(2) زاد المسير 3/ 583.

(3) ينظر: الكشاف 4/ 108، والكتاب الفريد 5/ 444، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 402.

(4) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 625، وجامع البيان في القراءات السبع 4/ 1629. وقد تكرر أيضا هذا الجزء من الآية نصا في سورة النساء، الآية 95، والإجماع في هذا الموضع على النصب من جميع القراء.

(5) ينظر: ديوانه ص 132، بتحقيق: صنعة علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض، 1401 هـ-1981 م. ويروى هذا البيت أيضا بالنصب على الأصل، ولا شاهد فيه على هذا.

(6) روح المعاني 12/ 219.

(7) التبيان في إعراب القرآن 2/ 1107.

(8) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص 165.

عنه"[1]؛ عدوه من ضرائر الشعر، فقال سيبويه معلّقا على حذفه في بيت أبي النجم العجلي المتقدم: "فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشَّعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء، وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع"[2].

والحق أن ذلك ليس ضعيفا ولا بعيدا، بل له وجه من القياس كما ذكر ذلك ابْن جني عند توجيهه لحذف الضمير في البيت المتقدم نفسه، فقال: "ولو نصب فقال: (كلَّه) لم ينكسر الوزن، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة؛ بل لأنّ له وجهًا من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنها ضرب من الخبر، فالصفة كقولهم: الناس رجلان: رجل أكرمت ورجل أهنت؛ أي: أكرمته وأهنته، والحال كقولهم: مررت بهند يضرب زيد؛ أي: يضربها زيد، فحذف عائد الحال، وهو في الصفة أمثل؛ لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم: أكرمت الذي أهنت؛ أي: أهنته، ومررت بالتي لقيتُ؛ أي: لقيتها"[3].

الوجه الثاني: أنه مرفوع على حكاية الحق الأول، ومحله النصب على المفعولية، قال أبو البقاء: "وَيُقْرَأُ عَلَى تَقْدِيرِ تَكْرِيرِ الْمَرْفُوعِ قَبْلَهُ"[4]؛ لأنه: "يمكن أن يكون ... بالرفع مفعولاً بـ(أقول)، ورفعه على حكاية الحق الأول"[5]. وهو مما حسّنه الزمخشري ودقّقه[6].

ومعنى أنه حكاية للأول على هذا الوجه أنّه محتمل للوجوه التي تقدم تفصيلها في رفعه، وقد سبق أن رجحنا منها الرفع على أنه مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (فالحق قسمي)، فيكون رفع الثاني على هذا حكاية لهذا المعنى من القسم إشعارا به واعتناء بشأنه، وإن كان المحل نصبا على المفعولية.

الوجه الثالث: أنه خبر لمبتدأ محذوف مقدر من لفظ فعل القول المذكور بعده، أي: (فأنا الحق، وقولي الحق). مع أن هذا الفعل على هذا الوجه يكون كلاما مستأنفا بالقسم الذي بعده، ومتصلا به لا بما قبله. قال المنتجب الهمداني: "وإما على إضمار مبتدأ، أي: (فأنا الحق، وقولي الحق)، و(أَقُولُ) على هذا متصل بما بعده، أي: أقول والله لأملأن"[7].

والذي يترجح لنا من هذه الوجوه –والله أعلم– هو الوجه الأول؛ لأن المعنى معه صحيح مستقيم؛ إذ يؤول في التقدير –بعد رد جملة الخبر الفعلية إلى خبر مفرد– إلى الآتي: (قال: فالحق قسمي، والحق قولي، لأملأن جهنم منكم أجمعين)، فيكون الكلام جملتين اسميتين: الأولى قسمية جوابها (لأملأن)، والأخرى خبرية اعترضت بينهما توكيدا وتشديدا لمضمون الأولى، على أن الحق كما هو قسمه تعالى

(1) ضرائر الشعر، ص 176.
(2) الكتاب 1/ 85.
(3) المحتسب 1/ 211. وينظر: خزانة الأدب 1/ 359.
(4) التبيان في إعراب القرآن 2/ 1107. وينظر: الكتاب الفريد 5/ 444، والدر المصون 9/ 402، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140.
(5) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140.
(6) ينظر: الكشاف 4/ 108، ومغني اللبيب 510.
(7) الكتاب الفريد 5/ 444. وينظر: التبيان في إعراب القرآن 2/ 1107، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140.

الثابت بخصوص ما يشير إليه مضمون جوابه من جزاء ثابت محتوم، فهو كذلك قوله تعالى الثابت في الأرض والسماء الذي لا يقوم له شيء، ولا يغيره أو يبدله شيء؛ بينما المعنى على الوجه الأخير في ضوء ما يرشد إليه السياق والمقام، لا يستقيم ومراد الآية؛ لأنه يقوم على تفكيك نظم الكلام المتصل، وفصل بعضه عن بعض؛ فتكون جملة (أقول) مستأنفة بجملة جواب القسم بعدها، التي هي أيضا تكون مفتقرة إلى قسم محذوف تكون جواب له، أي: (أقول: والله لأملأن جهنم).

القراءة الثانية: القراءة بالجر فيهما معا:

وقرأ بجرهما: الحسن، وعيسى بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر[1]. وتنسب أيضا لابن السميفع، وطلحة بن مصروف[2]، وأبي عمران الجوني[3].

وخرجت هذه القراءة على أن الأول مجرور بواو القسم محذوفةً مقدَّرةً [4]، وهو ما أجازه الفراء قياسا على بعض المستعمل المسموع من الجر بالحرف بعد الحذف، فقال: "ولو خفض الحق الأول خافِضٌ يجعله الله تعالى –يعني فِي الإعراب– فيقسم بِهِ كَانَ صوابًا، والعربُ تُلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: (اللهِ لتفعلنّ)، فيقول المجيب: (أَللهِ لأفعلنّ)؛ لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يَجوز فِيهِ الحذف كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: (خيرٍ)، يريد بِخَيْرٍ، فلما كثرت فِي الكلام حذفت"[5].

وذكر أبو جعفر النحاس أن سيبويه أجاز نحو: (الله لأفعلن) بالجر مع حذف حرف القسم، ثم نبَّه أن الجر هنا مع حذف الواو أحسن منه في المثال المذكور؛ لأن الفاء هنا في هذه القراءة نائبة عن الواو كما نابت عنها في واو رب، فقال: "والخفض بمعنى القسم وحذف الواو، ويكون (الحق) لله جل وعز، وقد أجاز سيبويه (الله لأفعلن)، إلا أن هذا أحسن من ذاك؛ لأن الفاء ههنا تكون بدلا من الواو كما تكون بدلا من الواو في قوله:

فمِثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ وَمُرْضعٍ ... فألْهَيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ"(6).

وهذا الذي ذكره النحاس من أنّ الفاء هنا نائبة عن الواو فيه نظر من وجهين:

الأول: أن القول بأن الفاء تنوب عن واو القسم في الجر قول لم أقف –فيما بحثت– على قائل به قبله من النحاة، ولا أيضا على من قال به منهم بعده، سوى المنتجب الهمداني والقرطبي، فأما الأول

(1) ينظر: مختصر شواذ القراءات ص130، والمحرر الوجيز 516/4، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة، ص 629، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 402، واللباب في علوم الكتاب 16/ 461، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140، وروح المعاني 12/ 219.

(2) ينظر: الكشف والبيان 8/ 217، الجامع لأحكام القرآن 15/ 230، وفتح القدير 512/4.

(3) ينظر: زاد المسير 3/ 583.

(4) ينظر: معاني القرآن للنحاس 6/ 141، والكشاف 4/ 108، والكتاب الفريد 5/ 444-445، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 402، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140، وروح المعاني 12/ 219.

(5) معاني القرآن للفراء 2/ 413.

(6) معاني القرآن للنحاس 6/ 141. والبيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته الشهيرة. ينظر: ديوانه، ص 31.

فحكاه بصيغة التمريض (قيل) في آخر الوجوه في توجيهه، فقال: "وقيل: الفاء بدل من واو القسم"[1]. وأما الثاني (القرطبي) فنصّ على أنه قول في توجيه هذه القراءة دون أن ينسبه، فقال: "والقول الآخر: أن تكون الفاء بدلا من واو القسم"[2]. ثم أورد البيت المتقدم نفسه. والمعلوم أن القرطبي كثير النقل عن أبي جعفر النحاس، وأنه من أشد المتأثرين بأقواله وتوجيهاته النحوية، فلا يبعد أن يكون قد نقله عنه دون أن ينسبه له على عادته في النقل عنه غالبا.

والثاني: أن زعمه أن الفاء في البيت المذكور نائبة عن واو رب، وأن الجر بها هنا مقيس بذلك، زعم فيه تخليط وبعد؛ لأنها في البيت المذكور ليست نائبة عن واو رب؛ ولا واو رب أيضا حرف جر، بل ليست هذه الواو نائبة عن رب على القول المشهور للنحاة، وإنما هي حرف عطف[3]، والفاء في ذلك مثلها حرف عطف، أما المعطوف عليه بهما فهو المجرور برب، وهو محذوف مع رب[4]؛ لأنه كلام مستغنًى عنه.

وفي الجر على هذه القراءة مع الحذف والإعمال شاهد لمن أجاز ذلك من النحاة ولو سماعا[5]، كما أنَّ فيه ردًّا على من منعه منهم بحجة أن حروف الجر لا تضمر ولا تعمل محذوفة[6].

أما جر (الحق) الثاني، ففيه على هذه القراءة وجهان:

الوجه الأول: أنه مجرور بالعطف على الأول، كما تقول: (والله والله لأقومن) [7]، وجملة (أقول) على هذا معترضة بين القسم وجوابه[8].

والوجه الثاني: أنه مفعول به، والجر فيه على حكاية لفظ المقسم به قبله، وهو منصوب المحل. قاله الزمخشري، قال: "ومجرورين: على أن الأوّل مقسم به قد أضمر حرف قسمه، كقولك: الله لأفعلنّ. والحقِّ أقول، أي: ولا أقول إلا الحق، على حكاية لفظ المقسم به"[9]. "يعني أنه أعملَ القولَ في قوله: «والحق» على سبيلِ الحكايةِ فيكونُ منصوباً بـ«أقول» ... كأنه قيل: وأقولُ هذا اللفظَ المتقدمَ مُقَيَّداً بما لُفِظ به أولاً"[10]. ثم قال الزمخشري: "ومعناه: التوكيد والتشديد. وهذا الوجه جائز في المنصوب والمرفوع أيضا، وهو وجه دقيق حسن"[11].

---

(1) الكتاب الفريد 5/ 445.
(2) الجامع لأحكام القرآن 15/ 230.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/376-381.
(4) المصدر نفسه 1/ 381.
(5) ينظر: الكتاب 1/ 433، ومعاني القرآن للفراء 2/ 413.
(6) ينظر: المقتضب 2/ 321، 336، والجامع لأحكام القرآن 15/ 230.
(7) ينظر: الكشاف 4/ 108، والكتاب الفريد 5/ 444-445، والبحر المحيط 9/ 176، والدر المصون 9/ 402، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140، وروح المعاني 12/ 219.
(8) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140.
(9) الكشاف 4/ 108. وينظر: البحر المحيط 9/ 176، ومغني اللبيب 510، والدر المصون 9/ 402، وتحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص 140، وروح المعاني 12/ 219.
(10) الدر المصون 9/ 403. وينظر: مغني اللبيب 510.
(11) الكشاف 4/ 108.

ومعنى ذلك أنَّ الجر على هذا الوجه فيه زيادة فائدة من وجهين: **الأول** من استحضار معنى الصورة الأولى المحكية، وهي الجر على معنى القسم؛ لأن في ذلك اعتناء بشأن القسم وفضل تشديد وتوكيد. **والثاني**: من ملزوم محلها، وهو النصب على المفعولية للفعل (أقول) مقدما عليه لإفادة الحصر؛ ولذا قال الألوسي: "وإفادته ذلك زيادة على ما يفيده أصل الاعتراض؛ لأن العدول عما يقتضيه من الإعراب إلى الحكاية لما كان لاستبقاء الصورة الأولى، دل على أنها من العناية في شأنها بمكان، وهذا جار في كل حكاية من دون فعل قول وما يقوم مقامه، فيدل فيما نحن فيه على فضل عناية بشأن القسم، ويفيد التشديد والتوكيد"[1].

القراءة الثالثة: القراءة بجر الأول ونصب الثاني:

وعزاها ابن الجوزي لابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وأبي رجاء، ومعاذ القارئ، والأعمش[2]. ولم أقف على ذكر لها في مصادر القراءات القرآنية فيما تيسر لي من مصادرها، وكذلك القراءة التي ستأتي. أما جر الأول فعلى تقدير حرف القسم والجر به محذوفا كما تقدم في القراءة السابقة، وجوابه (لأملأن)، وأما نصب الثاني فعلى المفعولية للفعل أقول[3]، وهو معترض بين القسم وجوابه، وجاز ذلك لأنه يوضح الأول[4].

القراءة الرابعة: القراءة بنصب الأول ورفع الثاني:

"وقرأ أبو المتوكل، وأبو الجوزاء، وأبو نهيك: (فالحق) بالنصب، (والحق) بالرفع"[5]. ويخرج نصب الأول على ما تقدم من الوجوه في نصبه في القراءات المتقدمة[6]، أي: إما على النصب بحذف حرف القسم، وجوابه: (لأملأن)، وإما على أنه مصدر مؤكد لمضمون جملة (لأملأن) والألف واللام زائدتان على قول الفراء، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف مقدر من لفظه، أي: (أحق الحق) أو من غير لفظه على ما تقدم عند أبي البقاء، أي: (اذكر الحق)، أو على الإغراء. وعلى هذه الوجوه تكون جملة (لأملأن) جواب قسم محذوف، قال القرطبي: "وَإِذَا جُعِلَ الْحَقُّ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ كَانَ (لَأَمْلَأَنَّ) عَلَى إِرَادَةِ الْقَسَمِ."[7]. وقد سبق بيان المختار من هذه الوجوه، فلا نعيد القول فيها هنا خوف الإطالة.

أما رفع الثاني، فعلى أنه مبتدأ خبره جملة (أقول)[8]، والرابط العائد عليه من جملة الخبر محذوف على نحو ما سبق بيانه مفصلاً في القراءة المتعلقة برفعهما، وتكون هذه الجملة معترضة على الوجهين السابقين في نصب الأول، وغير معترضة على الوجوه الأخرى كما مر في القراءة المتعلقة بنصبهما في المبحث الأول.

---

(1) روح المعاني 12/ 219.
(2) ينظر: زاد المسير 3/ 583.
(3) روح المعاني 12/ 219.
(4) إعراب القرآن للباقولي 1/ 200.
(5) زاد المسير 3/ 583.
(6) ينظر: توجيه نصبه في القراءة الثانية من المبحث الأول، المتعلقة بنصبهما.
(7) الجامع لأحكام القرآن 15/ 230.
(8) ينظر: توجيه رفعه في القراءة الأولى من هذا المبحث، المتعلقة برفعهما.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يجمل بنا أن نلخص أبرز النتائج التي كشف عنها، وتلك هي:

- أنَّ القراءات القرآنية في الآية الكريمة موضوع البحث بمتواترها وشاذها تمثل سجلاً حافلاً بالوجوه الإعرابية التي تؤيد مسألة نحوية، أو تدعم أصلاً نحوياً، أو تؤسس لقول أو لقاعدة نحوية.
- أن علماءنا –رحمهم الله– وقفوا بالعناية والتوجيه والنظر عند القراءات التي تضمنتها الآية الكريمة جميعها، دون فرق بين متواترها وشاذها، وذلك لأن لكل قراءة منها وجهاً من الاستعمال الفصيح في العربية لا يدفع، وسنداً من القياس الصحيح لا يمنع.
- كشف البحث أن للقراءات الشاذة أثرا بارزا في المسائل النحوية لا يقل عن أثر تلك القراءات المتواترة في صياغة القاعدة النحوية أو الاحتجاج لها.
- وجد البحث أن العناية بتوجيه هذه القراءات توجيها نحوياً بعيداً عن استحضار دلالات السياق والمقام، جعلت الاهتمام في هذا التوجيه ينصب غالباً على تفسير الظاهرة النحوية نفسها، لا على ربطها بالمعنى، ومن ثمَّ بدا الأمر وكأن الغاية من هذا التوجيه هي إيجاد ناصب للمنصوب أو رافع للمرفوع كيفما اتفق.
- أكد البحث على أن الأولى في القرآن الكريم وقراءاته ألا يقال بزيادة شيء من حروفه أو كلماته، وأن القول بذلك ينبغي أن يقتضيه المعنى، وأن يكون الزائد أيضا مما شاع استعماله كثيراً في كلام العرب زائداً لغرض لا يتحقق إلا به.
- وجد البحث أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في التأويل النحوي للقراءات القرآنية التي تضمنتها الآية الكريمة، وأن أقوى الوجوه ما استند إلى القرائن المتاحة في توجيه المعنى، مع فصاحته استعمالاً، وسلامته من الضعف نظماً وتركيباً.
- أكد البحث أن الأخذ بالقرائن في توجيه القراءات القرآنية يضمن صحة التوجيه وسلامته نحوياً ودلالياً.

قائمة المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر للدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي (ت 1117)، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية– لبنان، ط 1، 1419هـ/ 1998م.
- الأصول في النحو لابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، 1983م.
- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: وهو لجامع العلوم لباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين(ت نحو 543هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصرية– القاهرة، ط4، 1420هـ.
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت 911هـ)، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ/ 2006م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/ 2003م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف(ت745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، 1420 هـ.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله(ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابى الحلبي وشركاه– القاهرة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ودار كنوز إشبيليا– الرياض.
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط1، 1420هـ، 2000م.
- جامع البيان في القراءات السبع للداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (ت 444هـ)، الناشر: جامعة الشارقة الإمارات، ط 1، 1428هـ، 2007م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ،1964م.
- حجة القراءات لابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد زنجلة (ت403)، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط 2، 1402 هـ ـ 1982 م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، ط 4، 1401 هـ.
- الحجة للقراء السبعة للفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث– دمشق/ بيروت، ط3، 1413هـ /1993م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط 4، 1418هـ/1997م.
- الخصائص لابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت 756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم– دمشق.

- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين آغا، النادي الأدبي بالرياض، 1401 هـ-1981م.
- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط2، 1425هـ/ 2004م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله (ت1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1415هـ.
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1422هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، أبو بكر بن مجاهد (ت 324) تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2، 1972م.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان(ت 385هـ)، تح: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر- القاهرة، 1394هـ/ 1974م.
- شرح المفصل لابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا(ت643هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط 1، 1422هـ/ 2001م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلى سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 2008م.
- ضرائر الشِّعْر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980م.
- علل النحو لابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1420هـ/ 1999م.
- فتح القدير للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت 1250هـ)، دار ابن كثير -دمشق، دار الكلم الطيب- بيروت، ط1، 1414هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني(ت643هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان- المدينة المنورة، ط1، 1427هـ.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن عقيل الهذلي (ت465)، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428هـ، 2007م.
- الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد(ت538هـ)، دار الكتاب العربي- بيروت، ط3، 1407هـ.
- الكشف والبيان للثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت427هـ)، تح: الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 1422هـ.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي (ت775هـ)، تح: عبد الإله التبهان، غازي طليمات، دار الفكر- دمشق، ط1، 1416هـ.

- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ت381هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1981م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت209هـ)، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– القاهرة، 1420هـ.
- المحرر الوجيز لابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1، 1422هـ.
- مختصر شواذ القراءات المنسوب لابن خالويه. نشر برجستراسر – المطبعة الرحمانية بمصر. ط: 1934م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب(ت437هـ)، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط2، 1405هـ.
- معاني القراءات للأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط1، 1412هـ/ 1991م.
- معاني القرآن الكريم للنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت338هـ)، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى– مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.
- معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة– مصر، ط1.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت311هـ)، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب– بيروت، 1408هـ.
- مغني اللبيب لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط6، 1985م.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح بن أبي شجاع الكرماني (ت536هـ)، تح: عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم: د. محسن عبد الحميد، دار ابن حزم– بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.
- المقتضب للمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي(ت 285هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي (ت412هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.